

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

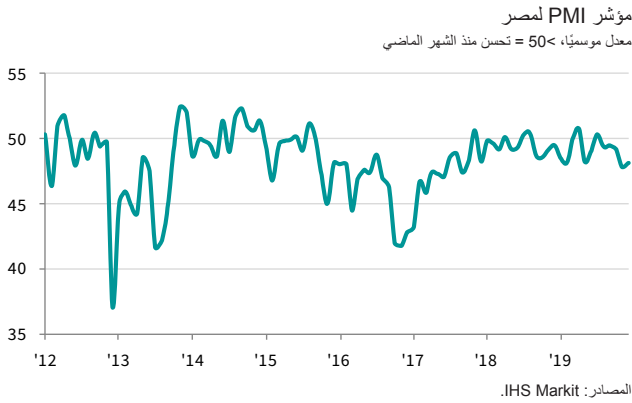
مؤشر مدراء المشتريات (PMI) يتحسن للمرة الأولى منذ شهر سبتمبر

النتائج الأساسية:

تراجعات أبطأ في الإنتاج والطلبات الجديدة

تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج يظل قُرب مستوى تاريخي منخفض

تراجع مستويات التوظيف للشهر الثاني على التوالي



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"أظهر مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص بمصر والتابع لمجموعة IHS Markit بعض المؤشرات على التحسن في شهر ديسمبر، إذ زادت القراءة الرئيسية للمرة الأولى في ثلاثة أشهر. وبالرغم من استمرار انكماش كل من الإنتاج والطلبات الجديدة، فقد شهدا هبوطاً بمعدلات أقل مما كان عليه الوضع في شهر نوفمبر، الأمر الذي يشير إلى أن التراجع الذي يشهده القطاع غير المنتج للنفط قد بدأ في التلاشي. ومع ذلك، تظل الرياح المعاكسة على الجبهة الخارجية، حيث تراجع حجم طلبات التصدير الجديدة بأسرع معدل في أكثر من ثلاث سنوات.

"أما الجانب الإيجابي الواضح من الدراسة فهو أن قوة سعر صرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي يساعد في تقييد تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج. وقد استجابت الشركات لذلك بتخفيضات قوية في أسعار منتجاتها خلال الشهرين الماضيين، الأمر الذي قد يساعد في زيادة المبيعات في المستقبل القريب. وسوف تُظهر الإصدارات المقبلة من مؤشر مدراء المشتريات ما إذا كان القطاع غير المنتج للنفط سينشط سريعاً أم لا."

استمر تدهور الأوضاع التجارية على مستوى القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط في شهر ديسمبر، وذلك وفق بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات الأخيرة، ولكن بمستوى أقل مما شهدته شهر نوفمبر. حيث شهد كل من الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف تراجعاً، في حين ظلت الضغوط التضخمية متواضعة. في الوقت ذاته تحسنت التوقعات إلى أعلى مستوى منذ شهر أكتوبر.

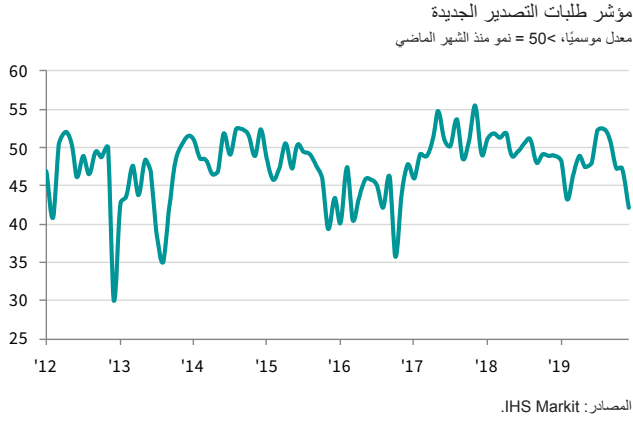
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) الخاص بمصر التابع لمجموعة IHS Markit - هو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليخدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً للمرة الأولى في ثلاثة أشهر خلال شهر ديسمبر، حيث ارتفع من 47.9 نقطة في شهر نوفمبر إلى 48.2 نقطة في شهر ديسمبر. وتأتي هذه القراءة لتشير إلى تدهور أقل قليلاً مما سبقه لكنه معتدل في الأوضاع التجارية على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر. وقد امتدت فترة الانكماش الحالية إلى خمسة أشهر.

وأفادت الشركات باستمرار تراجع كل من الإنتاج والطلبات الجديدة، في حين أشار أعضاء اللجنة إلى أن ظروف السوق ظلت متباطئة بشكل عام في نهاية السنة. هذا وقد شهدت مستويات الإنتاج هبوطاً قوياً، حيث ذكرت بعض الشركات أن مشكلات السيولة قيدت النشاط التجاري. ومع ذلك، فقد كان معدل التراجع أقل مما شهدته شهر نوفمبر.

وبالمثل، تدهور إجمالي الطلبات الجديدة بوتيرة أبطأ في فترة الدراسة الأخيرة، ولكن بمستوى معتدل في المجمل. وقد أشارت الأدلة المنقولة إلى نقص العقود الجديدة، في حين هبط الطلب من العملاء الأجانب بأسرع معدل في أكثر من ثلاث سنوات في ظل صعوبة المناخ التجاري.

وقد استمر التأثير السلبي لتراجع حجم الأعمال على معدلات التوظيف في شهر ديسمبر، حيث قامت الشركات بتخفيض أعداد الموظفين للشهر الثاني على

تبع...



تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

كاترين سميث
العلاقات العامة
IHS Markit
هاتف: +1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

التوالي وبمعدل أسرع مما شهدته شهر نوفمبر. وأشارت شركات عديدة إلى أن تراجع المبيعات أدى بهم إلى تخفيض العمالة، في حين ربط آخرون التراجع بعدم استبدال الموظفين الذين تركوا وظائفهم من تلقاء أنفسهم. وبالرغم من ذلك، فلم يتغير حجم الأعمال غير المنجزة.

من ناحية إيجابية، ظلت ضغوط التكلفة التضخمية منخفضة، حيث ساعدت قوة سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي الشركات على استيراد البضائع بأسعار أقل. وشهد بعض أعضاء اللجنة زيادة في أسعار مستلزمات الإنتاج بسبب ارتفاع فواتير الكهرباء والرسوم الجمركية. ومع ذلك، فقد كانت الزيادة الإجمالية في التكاليف طفيفة.

وبناءً عليه، تشجعت الشركات على تخفيض أسعار مبيعاتها للشهر الثاني على التوالي، حيث كان معدل تراجع الأسعار قوياً بالرغم من انخفاضه عن معدل شهر نوفمبر. وأشارت الشركات المشاركة إلى أنهم تطلعوا إلى زيادة حجم المبيعات من خلال التخفيض.

إضافة إلى ذلك، ارتفع النشاط الشرائي بشكل هامشي في شهر ديسمبر بالرغم من تراجع طلبات الإنتاج، ومع ذلك، فقد أفادت الشركات بأن مشكلات السيولة أدت إلى تباطؤ عمليات التسليم وتراجع طفيف في إجمالي مخزون مستلزمات الإنتاج.

وأخيراً، تحسنت توقعات الإنتاج لفترة الـ 12 شهراً المقبلة بشكل متواضع في نهاية العام، وكانت درجة التفاؤل أقوى من متوسط عام 2019. وحافظت الشركات بشكل عام على توقعاتها بشأن تعافي النشاط التجاري، إذ ربط البعض بين هذا وبين افتتاح فروع جديدة واستمرار زيادة قوة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي.

نبذة عن IHS Markit
تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للمعملاء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية للملكية المعنوية. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فإرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com.
لقراءة سياسة الخصوصية، انقر [هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنظمة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية
تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "PMI Purchasing Managers' Index" إما أن تكون علامة تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.